

وجوز ان يكون المقدم في اصادق او كاذبا
وتسمى بهذا المعنى التفاقية عامية وباللغوي
الاولى التفاقية خاصة للعموم وللخصوص
ليتم ما فانه متى صدق المقدم والتالي فقد
صدق التالي ولا يتعكس واما المنفصلة فتمت
عرفت ايضا على ثلاثة اقسام حقيقية
وهي التي يحكم فيها بالتالي بين جزئيهما
صدقا وكذبا لقولنا ان يكون هذا
العدد زوحا او فردا وما تعذر الجمع ومبي
التي يحكم فيها بالتالي في الصدق فقط
لقولنا ان يكون هذا الشيء شرا او حسنا
وما تعذر الخلو ومبي التي يحكم فيها بالتالي
بين جزئيهما كذبا فقط لقولنا ان يكون
من يدعي البحر واما ان لا يفرق واما سميت
الاولى حقيقية لان التالي بين جزئيهما
اشد من التالي بين الجزئين لانه في الصدق
والكذب فهي احق باسم المنفصلة بل هي
حقيقية الاتصال والثانية ما تعذر
الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيهما والثالثة
مانعة

هذا هو المقدم في الصدق
وهو الذي يحكم في التالي
فان صدق التالي فصدق المقدم
ولا يتعكس

هذا هو المقدم في الكذب
وهو الذي يحكم في التالي
فان كذب التالي فكذب المقدم
ولا يتعكس

معجم

مانعة الخلو لان الواقع ليس بخال عن جزئيهما
ورما يقال ما تعذر الجمع وما تعذر الخلو على التي
حكم فيها بالتالي في الصدق او في الكذب مطلقا
وبعدا المعنى يكون اعم ولبعض الافاضل
منها بحث شريف وموان المراد بالمنافاة في
الجمع ان لا يصدق في ذات واحدة لا انهما
يجمعان في الوجود فانه لو كان المراد عدم
الاجتماع في الوجود لم يكن الواحد والكثير
منع الجمع لان الواحد جزئيا والكثير جزئيا
يجمعان في الوجود لكن الشيخ نص على منع
الجمع بينهما تمام قال وعندني في هذا نظرا له بل
من ذلك منع جواز الجمع بين اللازم والمترجم ولا منع
خلو ورجا من الله تعالى ان يفتح عليه الجواب
من هذا الاعتراض وهو لا نظر فيما اراد من
عبارة القوم فحسنا ان يعزوا المنافاة في الجمع
عدم الاجتماع في الصدق فان مانعة الجمع من
اقسام المنفصلة والاتصال لم يعترضوه
الا في قضيتين ولا يكون منع الجمع الا في القضيتين
فلو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان

المراد من التالي في الكذب
وهو التالي في الصدق
لان الكذب

المراد من التالي في الكذب
وهو التالي في الصدق
لان الكذب

ليس